

أحداث اقتصادية محلية وعالمية

إعداد/ مصطفى إبراهيم عبدالنبي - إدارة البحوث

1. إزالة الحواجز الجمركية بين عدد من الدول العربية:

بدأت سبع عشرة دولة عربية منذ مطلع يناير 2005م في إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها بنسبة 100% لعبور السلع، وذلك ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، معززة من الاندماج بين الدول العربية وبالتالي تقوية موقفها تجاه الاقتصاد العالمي. هذا، وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ منذ الأول من يناير 2005م بإزالة كافة القيود الجمركية مما يعني تحرير التبادل التجاري العربي البيني للدول الأعضاء. وناشد الدول الأعضاء بضرورة العمل على تهيئة الصناعة لزيادة الاستثمارات الخاصة في قطاع الصناعة ومعالجة الصعوبات التي تواجهها، وتنشيط دور القطاع ودعم وتعزيز الثقة في الاقتصادات العربية والتجارة العربية في ظل المتغيرات والتحديات التي تشهدها الساحة العالمية.

2. اتفاق السلام يوفر 704 مليار دينار:

أعلنت اللجنة الاقتصادية بالبرلمان في 15/1/2005م أن اتفاقية السلام الموقعة بين الحكومة والحركة الشعبية ستوفر مبلغ 704 مليارات دينار، وذلك في إطار بروتوكول قسمة الثروة وسوف يخصص هذا المبلغ لعمليات التنمية بالبلاد. وأشار السيد رئيس اللجنة الاقتصادية بالبرلمان إلى أن حجم الإنفاق على حرب الجنوب بلغ 91 مليار دينار سنوياً. ويتوقع زيادة النمو الاقتصادي في العام 2005م بنسبة تصل إلى 7% وأوضح أن المرحلة الحالية تتطلب تطوير الموارد الزراعية والحيوانية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية والوطنية، ودعم الاعتماد على البترول الذي تعتمد عليه موازنة العام 2005م بنسبة 58%. كما أكد الخبراء أن السلام سيحقق ازدهاراً اقتصادياً للدول المجاورة للسودان.

3. العلاقة بين السودان والبنك الدولي في ظل متغيرات السلام:

بحث السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني في يناير 2005م مع بعثة البنك الدولي في ظل المستجدات الأخيرة إمكانية ترفيع مكتب التمثيل الذي افتتحه البنك الدولي بالبلاد ليصبح مكتباً قطعياً منفصلاً، كما بحث اللقاء إمكانية وضع تصور مشترك لإدارة صندوق المانحين وصندوق الإعمار والتنمية القومي لمرحلة ما بعد السلام، والعمل على تطوير القدرات الانتقالية ودعم عملية السلام في السودان، بالإضافة إلى معالجة متأخرات البنك لدى السودان وذلك عبر جسر تمويل وفق المساعي الدولية لحل المشكلة وإعادة التنشيط.

كذلك تناول اللقاء كيفية تقييم أداء السياسات والمؤسسات في السودان عبر لجنة تسيير لدراسة وتعميم الوثيقة توطئة لرفعها للبنك الدولي في صورتها النهائية.

وتجدر الإشارة إليه أن البنك الدولي قد خصص مبلغ 4.6 مليون دولار لبرنامج بناء القدرات في السودان.

4. مشروع تحويل مؤسسة التنمية السودانية إلى مصرف:

بدأت في فبراير 2005م بعض الإجراءات الإدارية الخاصة بتحويل مؤسسة التنمية السودانية إلى مصرف للتنمية الصناعية برأسمال قدره 350 مليون دولار بهدف المساهمة في التمويل الصناعي في البلاد.

وسيقوم المصرف بتقديم التمويل التنموي للقطاعات العام والخاص. وأكد السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني وقوف الدولة ودعمها للقطاع الخاص في المرحلة المقبلة. كما أشار إلى أن الصناعة السودانية بدأت تخطط للعالمية بعد تحسن الأحوال الاقتصادية وزيادة الطلب على الصناعات الغذائية وقطاع النسيج.

5. أسعار النفط تواصل في الارتفاع:

سجلت أسعار النفط منذ منتصف مارس 2005م أرقاماً مرتفعة، حيث تجاوزت الـ 56 دولاراً للبرميل. ويعزى ذلك للتخوف من حدوث نقص في المخزون العالمي للنفط وازدياد الطلب العالمي، وفقاً للمعلومات التي أوردتها وكالة (الاسوشيتد برس). وحاولت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تهدئة المخاوف عبر إعلان قرار رفع الإنتاج بقيمة 500 ألف برميل خلال اجتماعها الأخير في مدينة اصفهان الإيرانية. إلا أن خطوة أوبك لم تتجح في إحداث

التأثير المطلوب بسبب تشكيك المستثمرين في قدرة المنظمة على رفع الإنتاج بشكل فوري وتعويم السوق. ويرى المراقبون أن المنظمة تنتج حالياً أكثر من السقف المحدد ولن تكون هناك أية إضافة فعلية للمخزون العالمي.

6. أسبوع الاستثمار الزراعي:

نظمت وزارة الزراعة والغابات الاتحادية خلال الفترة 19- 2005/24 أسبوع الاستثمار الزراعي، حيث عقدت الجلسة الافتتاحية للأسبوع بمجلس الوزراء وخاطبها كل من السيد نائب رئيس الجمهورية والسيد وزير المالية والاقتصاد الوطني والسيد وزير رئاسة مجلس الوزراء ووزراء الزراعة والغابات والاستثمار. وقد ناقش الأسبوع مجموعة من أوراق العمل التي تناولت عدة محاور من أهمها السياسات الكلية والقطاعية واثرها على الاستثمار الزراعي، فرص الاستثمار الزراعي في السودان، الإصلاح المؤسسي من أجل ترقية الاستثمار الزراعي. وقد صاحبت هذا الأسبوع زيارات ميدانية للمشاريع الزراعية الاستثمارية بولايات الخرطوم والجزيرة ونهر النيل.